المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: التنافس الأمريكي – الصيني في منطقة الشرق الأوسط بعد عام 2013
اسم الكاتب: أ.د. شذى زكي حسن
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/6571
تاريخ الاسترداد: 2026/04/16 07:33 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

التنافس الامريكي –الصيني في منطقة الشرق الاوسط بعد عام ٢٠١٣

أ . د شذى زكي حسن
الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية
drshathazeaki@uomustansiriyah.edu.iq

تاريخ الاستلام :١٢/٥/٢٠٢٣ تاريخ القبول:١٢/٧/٢٠٢٣ تاريخ النشر:١/٩/٢٠٢٣

الملخص :

تعد منطقة الشرق الأوسط علامة بارزة على خارطة صراع المصالح الجيوسياسية والاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة خاصة عندما اخذت الصين تزحف بقوة نحو قمة النظام الدولي كقوة تعديلية في هيكلية هذا النظام والذي جعل الولايات المتحدة تراجع سياساتها تجاه الصين، وبدأت في التحول من سياسة الشراكة الإستراتيجية التي سادت بعد نهاية الحرب الباردة على المستوى الدولي إلى التنافس الإستراتيجي.

هذا الواقع سينسحب بطبيعة الحال من النظام الدولي إلى الأنظمة الفرعية، ومنها الشرق الأوسط الذي يحظى باهتمام كبير من كلا الجانبين ، والواضح من هذه المؤشرات أن الصين ستواجه المنافسة الإستراتيجية الأمريكية وحصارها في مجالها الحيوي بسياسة التوزان خارج المجال، وتفادي انتقال الولايات المتحدة شرقا بالتحرك عبر خطوط الربط الاقتصادي العملاقة، كمبادرة «الحزام والطريق»، والتي تمر جميعها بالشرق الأوسط.

الكلمات المفتاحية: التنافس ، المصالح، الولايات المتحدة، الصين، منطقة الشرق الاوسط.

The US-Chinese rivalry in the Middle East region after 2013

Prof. Dr. Shatha Zaki Hassan
Al-Mustansiriya University /College of Political Science
drshathazeaki@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract

The Middle East is a milestone on the map of the conflict of geopolitical and economic interests between China and the United States, especially when China began to creep strongly towards the top of the international system as a revisionist force in the structure of the system, which made the United States review its policies towards China, and began to shift from the policy of strategic partnership that prevailed after the end of the Cold War at the international level to strategic. This reality will naturally withdraw from the international system to the subsystems, including the Middle East, which receives great attention from each of them, and it is clear from these indicators that China will face the American strategic competition and blockade in its vital field with a policy of balance outside the field, and avoid the United States moving east by moving through giant economic linkages, such as the Belt and Road Initiative, which all pass through the Middle East.

Keywords: Competition ،the United States، China، the Middle East.

المقدمة

تعد منطقة الشرق الاوسط من اهم مناطق العالم الحيوية، وما زاد من اهميتها انها تحوي مصالح متشابكة ومتعارضة للقوى الكبرى والعظمى لذلك يحظى الشرق الأوسط بمكانة مهمة لدى الولايات المتحدة والصين وتمتلك الدولتان فيه نفوذا كبيرا ، لا سيما أن التوازن الاقتصادي والجيو–سياسي بينهما في هذه المنطقة تحديدا أصبح حقيقة اخذت تتأكد مع مجمل التطورات التي تشهدها المنطقة ، بل إن بعض مؤشرات المنافسة الإستراتيجية بينهما ظهرت بوضوح مؤخرا، فالولايات المتحدة الامريكية كما هو معروف لديها نفوذ تقليدي وحضور أمني وعسكري كبير منذ فترة ليست بالقصيرة في المنطقة . والصين بدأت تنخرط بصورة أوسع في قضاياها رغم ان دخولها المنطقة جاء متأخرا نسبيا وذلك بالتوازي مع مشروعاتها الاقتصادية العملاقة التي تعكس النفوذ الجيو–الاقتصادي الواسع، وكان آخر هذه المؤشرات توقيع اتفاقية الشراكة الإستراتيجية بين الصين وإيران في اذار ٢٠٢١.

اهمية البحث :–

تنبع اهمية البحث من ادراك القوتين المتنافستين (الولايات المتحدة الامريكية والصين) ان منطقة الشرق الاوسط هي ساحة المنافسة الجديدة لما تحويه من مقومات استمرار نموهما الاقتصادي العالمي واستقرار الامن الدولي وانسيابية التجارة مرتبطان بشكل وثيق بهذه المنطقة حاضرًا ومستقبلًا فضلا عن تأثير المنطقة على اعادة تراتيب القوى في النظام العالمي .

اشكالية البحث :-

تثير تطورات منطقة الشرق الاوسط المتسارعة وتعقيدات سياسات القوى الدولية والاقليمية فيها حول تحديد مناطق النفوذ والمصالح وبخاصة الولايات المتحدة الامريكية باعتبار هذه المنطقة هي منطقة نفوذها التقليدية ، والصين القوة الصاعدة والتي تجد بهذه المنطقة بوابة الولوج نحو العالمية ،والتي ستقود الى المزيد من التنافس بينهما الى تساؤلات حول :-

- ما هو مدى التغيير الذي سيطرأ على سياسة الولايات المتحدة والصين في المنطقة بناءًا على هذا التنافس؟
- وما هي المجالات التي يتضح بها التنافس ؟
- وما هي الفرص والتحدِيات والخيارات أمام دول المنطقة في ظل تصاعد الاستقطاب بين هاتين القوتين؟

فرضية البحث :-

في إطار تصاعد التنافس الراهن بين الدولتين في المجالات السياسية والامنية والاقتصادية ، فمن المتوقع أن يلقي هذا التنافس بظلاله على مشاركة أوسع للقوتين في قضايا المنطقة المتجددة والمعقدة، وان تشهد تحركاتهما في منطقة الشرق الاوسط وتحديدا المنطقة العربية بعض التغيير، قد يشمل تبني سياسات وتوجهات جديدة، أو بناء تحالفات. اذ ستقيد الصين الاستراتيجية الأمريكية وحصارها في مجالها الحيوي بسياسة التوازن خارج المجال، تفاديا لانتقالها شرقا بالتحرك عبر خطوط الربط الاقتصادي العملاقة التي طرحتها الصين بمبادرة «الحزام والطريق» عام ٢٠١٣ والتي تمر جميعها بالشرق الأوسط.

منهجية البحث :

تتطلب طبيعة البحث هذا أن نستند إلى منهجيّن للبحث؛ وهما: المنهج الوصفي لتحليل التغيير الذي سيطرأ على سياسة الولايات المتحدة والصين في المنطقة بناءًا على هذا التنافس ،

فضلا عن منهج التحليل النظمي لتحليل التحدِيات والخيارات أمام دول المنطقة في ظل تصاعد الاستقطاب بين الولايات المتحدة والصين.

المبحث الاول :- الشرق الاوسط في المدرك الاستراتيجي الامريكي – الصيني

تعد منطقة الشرق الأوسط مخزن تاريخي وحضاري فهي حلقة الوصل بين الشرق والغرب، وتمتاز بممراتها الملاحية ومن خلالها تمر غالبية التجارة الدولية و بغنى ثرواتها لا سيما مصادر الطاقة والنفط والثروات المعدنية ، بالإضافة إلى سرعة النمو السكاني لأغلب دولها، وارتفاع مستوى دخول بعضها وتسارع النمو الاقتصادي في بعضها الآخر ما يجعلها أسواقا واعدة للاستثمار وتشغيل رؤوس الأموال في مجالات مختلفة، وحتى بيع وتصدير المنتجات الدفاعية والعسكرية . كما كان أحد الساحات التي شهدت منافسة جيو–سياسية خلال فترة الحرب الباردة، وهو من المناطق التي ظلت مجالًا لتجاذب بين القوى الدولية المؤثرة، لا سيما الولايات المتحدة وروسيا والصين ، حيث تعتبر المنطقة نموذجا مصغرا للتنافس بين القوتين على الصعيد الدولي. (قحطان ٢٠١٠، ٧٨) وعليه سيتم تقسيم المبحث لمطلبين :-

المطلب الاول :- الشرق الاوسط في الادراك الاستراتيجي الامريكي

تنظر الولايات المتحدة الامريكية إلى الشرق الأوسط كأهم مصدر للنفط على المستوى الدولي فهي تعد ثالث مستورد عالمي لنفط المنطقة، كما أنه يعتبر أحد ركائز نفوذها على الساحة الدولية. كما حدد الاعتماد الامريكي على نفط الخليج العربي بشكل أساسي سياساتها الخارجية الاقتصادية والعسكرية والأمنية الأمريكية طيلة ما يقارب نصف قرن . إذ تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي السوق الاولى التي تمدها بالنفط . ويأتي ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي بالنسبة للشراكة التجارية مع الولايات المتحدة ضمن ١٤ دولة من دول العالم ، كما تأتي الولايات المتحدة في المرتبة السادسة ضمن أهم الشركاء التجاريين للمجلس بقيمة ٥٥ مليون دولار ،وهو يمثل ٧,١% من إجمالي التبادل التجاري للمجلس عام ٢٠١٩. فضلا عن التحدي المتمثل في التأكد من أن نفط الخليج العربي لن يقع في أيد غير صديقة –أو توقف تدفقه كليا– سوف يبقى مصلحة حيوية مع استمرار الولايات المتحدة الامريكية والعالم في الاعتماد على الهيدروكربونات. وقد استفادت الولايات المتحدة الامريكية طويلا من هذا الموقف، إذ كانت تشير دوماً إلى أنها تتولى حماية التدفق الحر للنفط لمصلحتها ومصلحة حلفاءها الأوروبيين وحرمان أعداء الغرب روسيا، والصين من الهيمنة على المورد الذي يمكنه أن يشل الحركة الاقتصادية في الغرب. (بو خضور ٢٠١٩، ٢٧٥) فضلًا عن أهميته كمنطقة نفوذ

تقليدية في إطار مواجهة القوة المنافسة كالصين وروسيا، وتعتبر معظم دوله حلفاء لها وداعمين أساسيين للنظام الدولي القائم، باستثناء بعض الأنظمة المعارضة لنفوذها، والتي تدعم توظيفها في السيطرة الإقليمية وتحقيق التوازن المرغوب ومنها ايران على سبيل المثال. (صن ٢٠٢٠)

ولاجل مصالحها احتفظت الولايات المتحدة الامريكية بوجود عسكري استراتيجي في الخليج العربي وافغانستان وتركيا مع اتفاقيات امنية مع الاردن ومصر والمغرب جاعلة من القواعد العسكرية والانتشار الواسع مظلة حماية للأمن والاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط. مع احتفاظها بعلاقات اقتصادية استراتيجية مع دول المنطقة، فهي الشريك الاول لدول الخليج في استخراج وتصدير النفط ، ومن أكبر الشركاء التجاريين والاستثماريين . اما الصين فقد سعت ومنذ تسعينيات القرن الماضي إلى أن تطور علاقات اقتصادية مع دول المنطقة حتى صارت أهم شريك اقتصادي من خلال عقد اتفاقيات لشراء النفط والاستثمار مع الدول المنتجة له ،خاصة عندما لم يعد أنتاجها المحلي من النفط قادراً على تلبية احتياجات السوق المحلية ،نتيجة النمو الهائل في الاقتصاد الصيني، فمنذ العام ١٩٩١، ارتفعت قيمة التبادل التجاري بسرعة بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي من ١,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٤ إلى ٢٠مليار دولار عام ٢٠٠٥، ارتفعت قيمة التجارة بصورة حادة لتصل إلى ٣٣,٨ مليار دولار أي بزيادة قدرها ٣٦% عام ٢٠٠٦. وواصلت بالارتفاع الى ١١٣ مليار دولار عام ٢٠٢٠، وفقا لصندوق النقد الدولي ، وتأتي الإمدادات النفطية العربية كأهم مكون من مكونات التجارة البينية بين الصين صاحبة النسبة الأكبر من حجم الزيادة في الطلب العالمي على النفط والبالغة سنوياً ٤٠% ودول المجلس صاحبة الإنتاج والاحتياطي الأكبر عالمياً. وتشكل الواردات النفطية الصينية من دول المنطقة ما نسبته ٢٥%من مجمل وارداتها ومن المحتمل أن تزيد هذه النسبة مستقبلا نتيجة لأدراك الصين أن السوق النفطية الخليجية تمتاز عن غيرها من الأسواق بالديمومة والاسعار الرخيصة، فضلاً عن أن رحلة الشحن أقصر بين الخليج والصين مقارنة بأمريكا اللاتينية وأفريقيا . (فريفيلد ٢٠١٠، ٢٧-٢٨) كما تعتمد الكثير من دول المنطقة على الصين في توفير الخدمات والمنتجات عالية التقنية، كالمعدات الصناعية والطبية التكنولوجية والاستهلاكية والآلات ووسائل النقل وقطع الغيار وتعتمد عيلها في خطط التنموية القصيرة المدى. وفي المقابل تستثمر الكثير من دول المنطقة مئات مليارات الدولارات من مدخراتها السيادية في الولايات المتحدة الامريكية. (Singh 2020) فالمنطقة تضم أصدقاء وحلفاء قدامى يتطلعون إلى الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة – على المستوى الدبلوماسي والعسكري والاقتصادي. كما أن

المنطقة هي مصدر عدم الاستقرار الذي لم ينفك يترك تأثيراته على الولايات المتحدة مراراً ويستدعي الوجود الأمريكي في المنطقة. (كلاوسون و هندرسون ٢٠١٦)

المطلب الثاني :- الشرق الاوسط في الادراك الاستراتيجي الصيني

أما بالنسبة للصين فان الشرق الاوسط هو ركيزة جغرافية وسوقية مهمة ، فلديها علاقات تاريخية مهمة مع دول الشرق الأوسط بحكم القرب الجغرافي وحركة التجارة . وتعتبر مسألة الوصول الى مصادر الطاقة والحصول عليها باقل التكاليف هدفا استراتيجيا مهما للتنمية الاقتصادية والامن القومي الصيني ، واي نقص فيها تعده تهديدا كبيرا لأمنها خاصة وهي تواجه في سبيل ذلك تحديات داخلية وخارجية في السيطرة على الموانئ البحرية والسوق التجارية والاستثمارية. ومع الصعود الاقتصادي الصيني حظيت المنطقة باهتمام متزايد من الحكومة الصينية التي سعت الى اقامة علاقات اقتصادية وتكنولوجية وتنموية متينة معها، وذلك للاستفادة من إمدادات الطاقة التي تعتمد عليها بما لا يقل عن ٦٠% لتحريك عجلة إنتاجها ، كما أن الشرق الأوسط هو ركيزة اساسية لمشروعات الربط الاقتصادي الصيني العملاقة على المستوى الدولي، وتحديدا مبادرة «الحزام والطريق» *التي اطلقتها عام ٢٠١٣ ،ومن أراضيها تمر المراحل الأولى من الطموح الصيني للهيمنة الاقتصادية على النظام الدولي، والتي لا شك يتبعها طموح الهيمنة السياسية، وحتى خلق نموذج اقتصادي صيني بديل عن النموذج الغربي في المنطقة، والترويج له عبر عمليات التنمية في البلدان المتعثرة ماليا، من خلال البنك الآسيوي للتنمية، الذي أصبح ينافس البنك وصندوق النقد الدوليين اللذان تهيمن عليهما الولايات المتحدة. ولعل الشراكة الصينية–الإيرانية المعلن عنها مؤخرا خير دليل على ذلك . (سكوبيل و رظا، ٢٠٢١) وعلى ذلك سعت الصين الى الاحتفاظ بوجود أمني وعسكري محدود لحماية مشاريعها الاقتصادية واستثماراتها ومواطنيها، وحماية حركة التجارة عند الممرات الاستراتيجية ومن بينها مضيقي هرمز وباب المندب. (السلمي ٢٠٢١)

وبلغة الأرقام، يظهر أن الحضور الاقتصادي الصيني في المنطقة اخذ يتفوق على الحضور الأمريكي مؤخرا ما يؤكد خطى الصين الحثيثة نحو تحقيق إستراتيجيتها المتكاملة في المنطقة ، إذا بلغ حجم الاستثمارات الصينية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حوالي ١٩٧ مليار دولار، خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٢٠ بينما وصل حجم التبادل التجاري بين الصين ودول الشرق الأوسط ١٥١ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٠ أي أكبر من التجارة والاستثمارات مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي بلغت في الشرق الأوسط حوالي ٧٥ مليار

دولار، خلال الفترة من ٢٠٠٠ – ٢٠١٩ رغم وجود أزمة كورونا وتداعياتها على التجارة عالميا، وخاصة الصينية. كما تمد الصين دول المنطقة بمنتجات صناعية واستهلاكية وبدائل متنوعة بأسعار تنافسية وبجودة مختلفة (السلمي ٢٠٢١)

يحظى الوجود الصيني بترحيب من دول الشرق الاوسط بما فيها الدول العربية ويتضح من نتائج استطلاع الباروميتر العربي ممثل للمستوى الوطني في ست دول، هي الجزائر والأردن ولبنان وليبيا والمغرب وتونس، لقياس توجهات وآراء المواطنين العاديين نحو هاتين القوتين العالميتين أن الرأي العام العربي يميل إلى الصين. إذ يفضل الصين النصف أو أكثر في ٣ دول – الجزائر ٦٠ %، المغرب٥٢ %، تونس ٥٠%– وتصل النسبة إلى الثلث أو أكثر في كل من لبنان ٤٣ % والأردن ٣٥ %وليبيا ٣٤ %. بالمقارنة، فإن أقل من الثلث يفضلون الولايات المتحدة الأمريكية في الدول الست جميعاً، وتتراوح النسبة من ٢٨ بالمئة في المغرب إلى ١٤ بالمئة في ليبيا. (مايكل ٢٠٢١) وهو ما يعني القبول بالوجود الصيني بالمنطقة خاصة وان دول المنطقة ليس لها ذكريات ماضي استعماري مع الصين فضلا عن عدم انغماس الصين في مشكلات المنطقة العربية انطلاقا من مبادئ سياستها الخارجية القائمة على مرتكزات عدم الانحياز، وهذا يعطيها دافع اخر على استكمال مشاريعها العملاقة التي تربط اقتصادات دول المنطقة باقتصادها المتنامي من خلال مبادرة «الحزام والطريق»، الذي سيحول بكين إلى قوة أكثر تأثيرا في السياسات الإقليمية والعالمية، وسيجعلها خصما لنفوذ الولايات المتحدة ليس في المنطقة وهو ما ستحاول الولايات المتحدة إيقافه.

لهذا فإن المنطقة ستشهد خلال المرحلة المقبلة تنافسًا كبيرًا، كجزء من اهداف الاستراتيجية الولايات المتحدة في تحجيم القدرة الاقتصادية الصينية والسيطرة على تنامي القدرة العسكرية الصينية وتحجيم القدرة التكنولوجية . وستتأثر المنطقة بهذا الصراع بشدة ، نظرًا للواقع الإقليمي المعقد وصراعاته الممتدة، التي تسمح بالتدخل الخارجي، بجانب تشابك الحضور الأمريكي– الصيني، وشدة تنافسيته، ناهيك عن كونه يمثل ساحة مواجهة خارج المجالات الحيوية لواشنطن وبكين، وحديقة خلفية للصراع الدولي القادم.

المبحث الثاني :- مجالات النفوذ الامريكي – الصيني في الشرق الاوسط

تعد منطقة الشرق الأوسط مجال حيوي تتقاطع فيه مصالح الطرفين بصورة مكثفة أكبر من أي منطقة أخرى، ولأن الصين تبنت سياسة هادئة نحو الصعود ركزت بصورة أكبر على

المبادرات الاقتصادية، مستفيدة من مظلة الحماية الأمريكية للمنطقة في ضمان الاستقرار الإقليمي واحتواء الصراعات بين دول المنطقة، إذ وفر ذلك لمشروعاتها بيئة ملائمة ولاستثماراتها أسواقا مستقرة فضلًا عن ضمان إمدادات النفط لمصانعها ،لكن صعودها الاقتصادي لابد من ان يرافقه نفوذ وتواجد سياسي وعسكري ، لذلك تعددت اوجه التنافس بينهما ومنها :-

المطلب الاول :- المجال الامني

تحركت إدارة الرئيس جو بايدن نحو إعادة صياغة مقارباتها الإستراتيجية والامنية في الشرق الأوسط على غرار ما رسمته ادارة الرئيس الاسبق باراك اوباما تحول في اهتمامات الاستراتيجية الامريكية من الشرق الأوسط الى الشرق الاقصى عام ٢٠١٢- استراتيجية إعادة الانتشار ونقل بعض القوات الأمريكية إلى اسيا – الهادي بهدف مواجهة الصين- مع الاحتفاظ بمظلة الحماية الأمريكية للأمن الإقليمي لمنطقة الشرق الاوسط وفق آليات عمل جديدة، مع (السلمي ٢٠٢١) ادراك الادارة الامريكية ضرورة عدم ترك أي فراغ أمني تملؤه القوى المنافسة لها ، وأن مسألة إعادة الانتشار لن تخرج الشرق الأوسط من صلب اهتماماتها، وانها لن تسمح بمعادلة أمنية بديلة قد تطرحها الصين وروسيا أو كلاهما معا، تكون حتما في غير صالحها. فقد أثبت جنوح السفينة «إيفر جيفن» في قناة السويس وتعطل هذا الممر الحيوي مركزية الشرق الأوسط في السياسة الدولية ودوره في تمكين احتفاظ أي دولة بمكانتها في هذا النظام، فضلًا عن أهمية النفط في احتفاظ الولايات المتحدة بمكانتها. وبالتالي فان أي تغيير في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط لن يتم بسرعة كما قال وزير الدفاع الأمريكي(فإن عملية تحريك القوات ما هي إلا مناورات تكتيكية اعتيادية، وليست تراجعا عن الدور الأمريكي في الإقليم) . (موناكال ٢٠٢٢)

اما الصين فلن تتوانى من الاستفادة من فرصة تغيير خريطة المنطقة الجيو-سياسية لصالحها بالتعاون مع روسيا الاتحادية وتوسيع نطاق تعاونها مع بعض القوى الإقليمية المؤثرة ومنها ايران. فالبيئة الإقليمية الأمنية في الشرق الاوسط ذات تشابك معقد وتطورات ديناميكية . فالولايات المتحدة لا ترى في الصين قوة عسكرية قادرة بالاضطلاع بضمان الأمن في المنطقة، وان اي تغيير للوضع الحالي يحمل مساوئ عدة للصين التي تنعم باستثمارات المنطقة واستيراد موارد الطاقة الضرورية دون تحمل أي أعباء أمنية أو تكاليف عسكرية، كما هو الحال لدى النظير الأمريكي. هذه الأطروحة هي التي تبناها الرئيس السابق دونالد ترامب في كانون الاول ٢٠١٩ ، عندما أشار إلى أنه "يتعين على الصين وبقية دول العالم حماية شحنات البترول

العائدة لهم خلال عبورها في مضيق هرمز، وتساءل لماذا يقوم بلده بحماية الممرات المائية، بينما تستأثر دول أُخرى بالاستثمارات والعوائد المادية ". (موناكال ٢٠٢٢)

تعاظم الدور الدولي الصيني ورغبتها المشتركة مع روسيا الاتحادية لكسر الهيمنة الأمريكية على خطوط الملاحة البحرية في المنطقة، حرصت على وجود عسكري في المنطقة من خلال امتلاكها لقاعدة عسكرية في جيبوتي واهتمامها بتسيير عمليات الشحن الدولي عبر الممرات المائية، وتعظيم دورها في ضمانة الأمن المتعلق بتجارتها ومنتجاتها مع دول العالم، ومحاولات تشييد قواعد عسكرية جديدة سواء في الخليج العربي أو بحر العرب وغيره، وذلك ضمن خططها لتعزيز مكانتها الاقتصادية والاستراتيجية على الساحة الدولية ككل والحد من الهيمنة الأمريكية، ويدلل على هذا التوجه، المبادرات الأخيرة التي أقرها الحزب الشيوعي الصيني في اذار ٢٠٢١، والتي تقضي برصد موازنات ضخمة لإعادة تطوير وتحديث الجيش الصيني، وتطوير الأسطول البحري الصيني خلال العقد المقبل ليكون قادرا على حماية البلاد داخل وخارج الحدود الصينية خصوصا بعد توجهات الرئيس بايدن لبناء تحالفات في منطقة جنوب شرق آسيا لمواجهة الخطر الصيني.

وقد ظهر استعداد الصين لإقحام الملف النووي الايراني وعلاقتها مع إيران في التنافس مع الولايات المتحدة الامريكية، وتعهدها بحماية الاتفاق النووي والدفاع عما وصفته بمصالحها المشروعة في العلاقات مع إيران، وذلك حسب ما جاء على لسان وزير خارجيتها وانغ يي، في ٢٥ اذار ٢٠٢١. وتوقيع اتفاقية الشراكة الإستراتيجية مع إيران في ٢٧ اذار ٢٠٢١ ، التي تشتمل على بعض البنود التي تخول الصين تشييد موانئ يسهل استخدامها كقواعد عسكرية، بمحاذاة الممرات المائية ذات الأهمِية البالغة لتدفق شحنات الطاقة للأسواق العالمية (عبود ٢٠٢١) . وهي خطوة موجهة بالأساس إلى الولايات المتحدة والتي تعدها بداية الولوج الى قلب مصالحها في المنطقة .وان كانت الصين الان غير قادرة على تقديم مبادرة أو لديها استعداد لتوفير مظلة أمنية بديلة للمظلة الامريكية في الشرق الأوسط، الا ان لديها مخططات من أجل توسيع رقعة المنافسة مع الولايات المتحدة في المنطقة عبر مبيعات الاسلحة . فقد برزت باعتبارها خياراً ثانياً لدول المنطقة لتوريد الأسلحة حيث عملت الصين وبأسعاراً تنافسية على كل من الأجهزة وتكاليف الصيانة، وإمكانية ترقية وفيرة لأنظمة الأسلحة، وأسلحة فعالة نسبياً. خاصة وان الصين انتهزت سابقا فرصة لبيع أسلحة لدول في الشرق الاوسط رفض الغرب تزويدها ومثالها رفض الولايات المتحدة الامريكية تصدير طائرات من دون طيار إلى حلفاء مقربين،

تدخلت بكين وباعت على الفور طائرات مسلحة من دون طيار إلى دول مختلفة في المنطقة، بما في ذلك الإمارات العربية المتحدة. واستخدمت الطائرات من دون طيار الصينية الصنع من طراز "وينغ لونغ ٢" على وجه الخصوص في النزاعات في اليمن وليبيا. كما ساعدت الصين السعودية في تطوير صواريخ باليستية. وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، إلى جانب بيع عدد من الصواريخ الباليستية القصيرة المدى لقطر. (هيراس ٢٠٢٢) وبالنسبة لدول المنطقة العربية فقد وجدت أن شراء الأسلحة الصينية سوف يقلل من اعتمادهم على الولايات المتحدة وأوروبا مع توفير وسائل غير مكلفة لتخزين ترساناتهم. ومنح الصين بعض الامتيازات الأمنية، وذلك بصدد استخدام نفوذ الصين للضغط على الولايات المتحدة، من أجل الاحتفاظ بدعمها أو تغيير وجهة نظرها بشأن قضايا إقليمية بعينها. (السلمي ٢٠٢١) مع ذلك فان دول المنطقة لاتزال بعيدة عن استبدال الولايات المتحدة في دور الضامن الأمني في المنطقة بالصين الا ان ذلك لا يعني استبعاد الركون الى البديل الصيني متى ما وجدت ذلك في مصلحتها.

المطلب الثاني :- المجال السياسي

بسبب موقع المنطقة الجيو–إستراتيجي وما تحويه من موارد للطاقة، يجد منظرو العلاقات الدولية ان تشكل نظام قطبي جديد يغير البنية الدولية مع صعود قوى دولية مثل روسيا والصين، وقد يبدء من الشرق الأوسط لكونه أحد المناطق المتأثرة بالتطورات المصاحبة سلبية كانت أم إيجابية لتحول القطبية الدولية من أحادية ثابتة إلى قطبية ثنائية أو متعددة وهو ماكشفته تطورات الاحداث في الازمة السورية . اذ وجدت دول المنطقة نفسها امام اتجاهين مختلفين: الأول تفادي التنابذ المباشر بين القوى الكبرى (الولايات المتحدة ، الصين ،روسيا) بالإبقاء على الوضع الراهن دون تعديل. والثاني تفاقم سياسات التصعيد والمناكفة وصولًا إلى حرب باردة تعتري مناطق التماس بينها، بما يعيد رسم خارطة التحالفات واستراتيجيات دول المنطقة. (السلمي ٢٠٢١) بيد أن الولايات المتحدة الأمريكية وعبر إدارتها الحالية والإدارتين السابقتين، أرسلت إشارات مضطربة بشأن ضمان السلام والاستقرار في المنطقة، فالرئيس الاسبق أوباما تردد في التدخل في سوريا، وخلفه الرئيس السابق دونالد ترامب الذي انسحب منها بشكل مفاجئ ما أثار مخاوف وشكوك النخب القيادية في المنطقة إزاء الالتزام الأمريكي بأمن الملاحة البحرية وحماية الممرات المائية في الإقليم. ومع تزايد الشكوك حيال الموقف الأمريكي، اتجهت دول المنطقة نحو القوتين الأخريين، روسيا والصين، بتفعيل الزيارات الرسمية على أعلى المستويات، وإرساء قواعد الشراكة في مجالات متفرِقة. روسيا بطموحات إعادة قوتها العالمية،

وبتواجدها العسكري في سوريا وليبيا، فضلًا عن ترابط اقتصادها مع دول مثل مصر والجزائر والسعودية (عبر منظومة أوبك بلس)، نجحت في ترميم علاقاتها الثنائية مع دول المنطقة، وإبراز ذاتها كوسيط محايد في نزاعات الإقليم. كما أن مساعدتها للرئيس بشار الأسد ضد الضغوط الغربية مكنتها من تحقيق أهداف عدة، كان أهمها بالنسبة لدول المنطقة ظهورها كقوة تراعي السيادة الوطنية، وتسعى للحفاظ على حالة الوضع الراهن، علاوة على تزايد اهتمام بعض الدول بالسلاح الروسي (كالسعودية وقطر ومصر)، وأخيرًا الدفع بعضو حلف الناتو المهم، تركيا، ضد مصالح الولايات المتحدة والحلف.

في سياق مواز، الانفتاح على الصين كان ناتج من موقف الصين الحيادي في التنافس الإقليمي بين السعودية وإيران، . وفي المقابل، فإن مبادرتها «الحزام والطريق» رغبت دول المنطقة في إقامة الشراكات معها والدخول في حيز النطاقات المستفيدة من مكاسب هذا التمدد الاقتصادي.

وارتبط احتمالات صعود الصين السلمية كقوة ذات تأثير في مجريات الشرق الأوسط بمدى تيقنها بعدم المساس بمكانة الولايات المتحدة ونفوذها في المنطقة. والعلاقات التبادلية الصديقة بين دول المنطقة والقوتين الصينية والأمريكية على السواء، تساهم في استدامة الوضع الراهن. فالعديد من دول الشرق الأوسط، ما عدا إيران وسوريا، تحظى بعلاقات متينة مع الولايات المتحدة، لا سيما على المستويات الأمنية والعسكرية والاقتصادية، فيما تتشارك معظم الدول مع الصين علاقات اقتصادية متنامية باطراد. (العاطي ٢٠١٩، ٢٤٦) كما ساهمت متغيرات إقليمية حديثة في الإبقاء على الوضع الراهن، وأهمها اتفاقات أبراهام الموقعة بين عدة دول عربية مع "إسرائيل"، حيث أنها تعزز من مكانة واشنطن في المنطقة في وجه أي قوة مناهضة. فالولايات المتحدة الامريكية نجحت بسياسات التحشيد والجمع بين شركائها لمواجهة أطراف مناوئة لها مثل إيران، استفادت من هذه الاتفاقيات لتوطيد مكانتها وتخفيف أعباء حفظ الأمن ضد الشركاء المتنازعين في المنطقة، لا سيما العرب و"إسرائيل".

وفي سياق التنافس المتزايد بين الطرفين في منطقة الشرق الأوسط ، نجد أن الشقاق الحقيقي بينهما ظهر بوضوح في المناكفات السياسية داخل أروقة المنظمات الدولية كمجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية. على سبيل المثال، نجد الاختلاف قائمًا بين الطرفين حيال الملف النووي الإيراني والقضية السورية، فضلًا عن استخدام كل طرف لهذه الأوراق بشكل يخدم مصالحه الذاتية. اتخذت الصين منذ بداية الازمة السورية موقفا مؤيدا للنظام السوري، وذلك

بحكم العلاقات القوية التي تربط البلدين، وتجاوز الموقف الصيني من الأزمة السورية حدود عدم الرضا عن التدخلات الأجنبية في الأزمة السورية إلى الرفض العلني لتنحية الرئيس بشار الأسد، عندما استخدمت في شباط ٢٠١٢حق الفيتو للاعتراض على مشروع القرار العربي–الأوروبي، الذي يتبنى دعوة الجامعة العربية لتنحي الرئيس السوري بشار الأسد عن السلطة . الفيتو الصيني عد تطورا نوعيا مهما ليس فقط في أسلوب تعامل الصين مع منطقة الشرق الأوسط الغنية بموارد الطاقة الضرورية للمحافظة على نموها الاقتصادي المتسارع، وانما أيضا في نظرة بكين إلى دورها الدبلوماسي والسياسي على الساحة العالمية، وظلت الصين على موقفها الداعم للنظام السوري، واستخدمت حق الفيتو مرات عديدة لإحباط صدور قرارات عن مجلس الأمن ضد النظام، كما عارضت أي تدخل عسكري في سوريا، حتى إن جاء لمحاربة التنظيمات الإرهابية فيها. فلطالما توازنت الصين وروسيا توازنا ناعما – بحسب المقاربة الواقعية في العلاقات الدولية– ضد الولايات المتحدة دوليا؛ بغية تقويض جهودها، أو تشويه شرعيتها القانونية، متى ما سنحت لهما الفرصة (مثل معارضة «سناب باك» الأمريكي ضد إيران). (عبود ٢٠٢١)

يأخذ هذا الاتجاه في الاعتبار تطورات الحالة الراهنة والناجمة عن إستراتيجيتين متضادتين، تعبران عن فعل ورد فعل، والتي تتمثل في إستراتيجية الولايات المتحدة «الاتجاه شرقا» الرامية إلى احتواء التمدد الصيني المطرد، وما نجم عنه من إستراتيجيةٍ صينية بـ «الاتجاه غرباً»؛ بهدف خلق تعقيدات سياسية في مناطق نفوذ الولايات المتحدة المعتادة، للحد من ابتزازاتها وكبح خططها لتطويق الصين.

المطلب الثالث:– المجال الاقتصادي – التكنولوجي

يقع الشرق الأوسط يقع ضمن حيز مبادرة الحزام والطريق، وقد أصدرت الصين منذ عام ٢٠١٦«الكتاب الأبيض» لتفصيل سياساتها تجاه الشرق الأوسط، وفق صيغة تعاونية قائمة على ثلاثة جوانب ،الأول مجال الطاقة كمحور رئيس، والثاني مجالا البنى التحتية وتسهيل التجارة والاستثمار كرافدين مهمين، وثالثا المجالات التقنية المتقدمة كالطاقة النووية والفضاء والأقمار الصناعية . وقد سعت الدولة الصينية إلى إرساء قواعد العلاقات المشتركة، بإبرام العقود الاستثمارية وإنشاء البنى التحتية لمشاريع الطاقة المتجددة ومشاريع التكنولوجيا الحديثة، فضلًا عن عقد الصفقات التسليحية. ولا شك أن انخفاض تكلفة الخدمات الصينية يجعل منها شريكًا اقتصاديًا واستثماريًا مربحًا لعديد من الدول، كما أن الإحباط المتزايد لدى دول المنطقة من

التلويح الأمريكي بانخفاض أهمية الشرق الأوسط، يدفع بهذه الدول نحو الطرف الصيني. (بولاك و دينس ٢٠٢١)

في وقت توغلت الصين بشراكتها التكنولوجية مع دول الشرق الأوسط عبر شبكات الجيل الخامس G٥، وخلقت تعاون تكنولوجي أصبح بدوره مصدر توتر للإدارة الامريكية ، وذلك لما له من مزايا اقتصادية تنافسية لصالح الصين، وما يعنيه من اتساع لنفوذها الأمني والاستخباراتي، والذي قاد لان تمارس الادارة الامريكية ضغوطًا على بعض دول المنطقة، من أجل وضع حد لهذا النفوذ المتنامي ، والذي بدا كـ «حرب تكنولوجية» باردة، ناهيك عن النفوذ الصيني المتسع المرتبط بمبادرة الحزام والطريق، الذي يوفر لها التواجد الحضوري على الارض، والذي قد يتعزز بحضور عسكري مع الوقت في عدد من البلدان، وفي الموانئ الرئيسية التي يمر عليها المشروع، وهو ما يحد من النفوذ الأمريكي مع الوقت، ويضع مستقبل حركة التجارة والتحكم بها في يد الصين. وفي ضوء هذا الواقع المعقد الشرق الأوسط، بدأت دول المنطقة تتعرض لضغوط أمريكية، خصوصاً فيما يتعلق بشبكات الجيل الخامس ومشاريع أخرى مرتبطة بموانئ استراتيجية ، فالصين برعت في الجوانب التكنولوجية المتطورة G٥، والإسهام في إنشاء البنى التحتية، وإقامة مشاريع الطاقة المتجددة الشمسية والنووية بأقل تكلفة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، فالصين في عام ٢٠١٩ اصبحت الشريك الاقتصادي الأول للمملكة العربية السعودية، والثاني "لإسرائيل". (العاطي ٢٠١٩) ما جعل الولايات المتحدة تشعر بالقلق من تغلغل القوة الاقتصادية الصينية في المنطقة، لا سيما مع الحلفاء والشركاء المعتادين. برز في رد الفعل الأمريكي تجاه علاقة "إسرائيل" مع الصين؛ "فإسرائيل" التي تعول على القوة الأمريكية في ضمان وجودها وأمنها، تنامت شراكتها الاقتصادية مع الصين من خطط بناء محطة تحلية، إلى مشاريع التواجد في ميناء حيفا، الذي يمثل مرفأً دوريًا للأسطول البحري الأمريكي السادس، وصولًا إلى اتفاقيات مستقبلية للاستفادة من تقنية G٥ الصينية.

المبحث الثالث :- تداعيات التنافس الامريكي – الصيني على منطقة الشرق الاوسط

شكلت الشرق الاوسط ساحة منافسة جديدة بين القوتين الامريكية – الصينية بكل مايحويه مسار العلاقات المتشابكة بين بينهما وعلاقاتهما مع القوى الاقليمية ومن بينها إيران والسعودية و"اسرائيل "، فأن الواقع يدعم أسس تدشين عصر لا تملك فيه الولايات المتحدة مفاتيح السيطرة الرئيسة على الشرق الأوسط كما كان سائدا، ومع دخول لاعبين رئيسيين ومحوريين كالصين

وروسيا، ربما ستتطور في المستقبل بدرجة قد تزيد من حدة التنافس الإقليمي بين هاتين القوتين، وهو ما قد يفاقم من حالة عدم الاستقرار التي يشهدها الشرق الأوسط.

وربما ستشهد الفترات القادمة بناء تحالفات ومحاور جديدة وستحاول كلا القوتين معاقبة الدول التي تنخرط في محاور ضدهما وهو ما سيشكل تحدي يترتب على هذه العلاقة التنافسية بين العملاقين الصيني والأمريكي، فمن المرجح أن تلجأ إحدى القوتين إلى وسائل وأدوات أخرى للحد من اندفاع الآخر وبناء السدود على طريقه ، وهنا، يتوقع أن يزداد ميل واشنطن لممارسة ضغوط سياسية ودبلوماسية على عدد من الدول الشرق أوسطية، مصحوبة بتهديدات اقتصادية وتجارية، على الحكومات التي تجتاز أو تفكر باجتياز الخط الأحمر في تعاملاتها مع الصين، وسيسهم هذا التنافس في خلق انقسامات في عدد من الدول، كما أنه قد يفضي إلى زعزعة الأمن والاستقرار داخليا، وعلى مستوى المنطقة. حيث ستمارس الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطها على دول المنطقة للحد من علاقاتها الاقتصادية بالصين وسينعكس ذلك على مشاريعها التنموية المرتبطة بالصين، بهدف تقليص النمو الاقتصادي الصيني في المنطقة حتى لو كان ذلك يضر بالمصالح الاقتصادية لحلفائها إذا ما حاولوا تعزيز النفوذ الصيني. وهوما عبر عنه وزير الخارجية الأمريكي السابق مايك بومبيو عند زيارته إلى تل أبيب في ايار عام ٢٠٢٠، عندما حذر المسؤولين "الإسرائيليين" من أن تعاونهم مع الصين سيعرض علاقاتهم الإستراتيجية مع الولايات المتحدة للخطر ، ومارست بعدها واشنطن ضغوط شديدة على "إسرائيل"؛ للحيلولة دون فوز الشركات الصينية بمناقصة لبناء أكبر محطة تحلية للمياه في العالم يتم إنشاؤها في "إسرائيل"، وقد تستخدم الولايات المتحدة نفس هذا التهديد مع بقية حلفائها في منطقة الشرق الأوسط. (راند و ميللر ٢٠٢٠)

ومع ان دول المنطقة قد تستفاد من التنافس لتحقيق المصالح النفعية عبر هذا الطرف أو الآخر، إلا أن اجواء الحرب الباردة قد يقلص مساحات المناورة الدبلوماسية التي تملكها إلى أدنى درجاتها، لا سيما إذا تصاعد التوتر واضطرت الدول للتخلي عن الحياد، وأرغمت على الانضمام لأحد المعسكرين ضد الآخر، ومع دخول المنطقة في حرب باردة بين الطرفين؛ فالناتج بالتأكيد تغذية الصراعات، وإطالة أمدها في المنطقة.

عند ذلك المستوى من التصعيد، ستجد الصين نفسها أمام حتمية الاختيار بين أطراف النزاعات الإقليمية، وهو الأمر الذي سيشعل فتيل الحرب الباردة، لا سيما إذا ما دعمت الصين والولايات المتحدة معسكرات متناقضة، والضغط الأكبر سيكون على عاتق الدول الشريكة

للولايات المتحدة، عندما ترغم على الاصطفاف مع هذه القوة أو تلك، وما يمكن أن يسفر عنه ذلك القرار من خسارة إحدى الميزتين؛ الشراكة الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية، أو الاستثمارات الاقتصادية والتكنولوجية مع الصين.

على الجهة المقابلة، فصانع القرار الأمريكي يواجه معضلات متشابكة، فهو يدرك ان ما يكتنف العالم من تنافس سينسحب لا محالة إلى تنافسات إقليمية قد يتفاقم انقسامها مع مرور الوقت بين حليف شرقي وآخر غربي، وكيف له أن يحتوي الصين، في الوقت الذي ينبغي له ألا يتخلى عن منطقة حيوية كالشرق الأوسط، ولا يكف عن موازنة الصراعات بين القوى الإقليمية؛ لضمان عدم انحيازها باتجاه التنين الصيني وكانت مباحثات الاتفاق النووي الإيراني هي من أهم التحركات الأمريكية الرامية إلى كبح التمدد الصيني، لا سيما بعد توقيع الاتفاقية الإيرانية–الصينية، والتي في مضمونها تتيح لإيران النفوذ في أنظمة تسليحية منوعة؛ ما يزيد من حدة التوترات في المنطقة. (راند، دافنا؛ ، أندرو ميللر ٢٠٢٠). وقد يتوقع حدوث تضارب المصالح بين العملاقين على أرض الشرق الأوسط، وهو ما عبرت عنه تحركات الصين في الفترة الماضية عندما أفردت اهتماماً كبيراً بدول مجلس التعاون الخليجي بخاصة السعودية شريكها الأهم في المنطقة، ويصب في دعم مشروع مبادرة "الحزام والطريق". كما عقد قمة الصين والدول العربية (منتدى التعاون العربي الصيني) في كانون الأول ٢٠٢٢ الذي استضافته المملكة العربية السعودية، إضافة إلى القمة السعودية – الصينية والقمة الخليجية – الصينية تزامنا مع زيارة الرئيس الصيني شي جينبينغ إلى الرياض.

معادلة التنافس بين الولايات المتحدة والصين، وضعت دول المنطقة في موقف صعب. ولمعادلة نقصها أمام الإمكانات الأمريكية، ولتحقيق نوع من التوازن وإفراد مساحة لها للمنافسة، تعمل الصين على محاور عدة. أولاً طمأنة القوى الدولية والإقليمية على الطابع السلمي لنهوضها الاقتصادي، وثانياً تقود الصين اثنتين من كبرى المنظمات الإقليمية الرائدة هما "منظمة شنغهاي" و"مجموعة تكتل بريكس"، بغرض الاستغناء عن المنظمات الدولية التي ترى وأعضاء المنظمتين أنها تفرض شروطاً مجحفة عليها، ثالثاً بدأت الصين في انتقالها من "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول" إلى انتهاج "سياسة التدخل"، باستثمار بعض النزاعات في منطقة الشرق الأوسط ومواجهة قرارات دولية باستخدام "الفيتو" لكسب مواقع في المنطقة مثلما حدث خلال الأزمة السورية. وقد تخلق هذه الاوضاع فرصا امام منطقة الشرق الاوسط وا ن كانت غير موحدة الا انها تعطي دولها حرية الاختيار الافضل لتامين مصالحها الوطنية .

المطلب الاول :- الفرص المتاحة لدول الشرق الاوسط

ويمكن تحديد هذه الفرص من خلال ما يلي :

قد تخلق هذه الاوضاع فرصا امام منطقة الشرق الاوسط وان كانت غير موحدة الا انها تعطي دولها حرية الاختيار الافضل لتامين مصالحها الوطنية من خلال ما يلي :

أ. امكانية بناء توازن قوى جديد يكسر قيود الأحادية القطبية الراهنة: اذ ترى الدول متوسطة القوى والدول الصغيرة أن من مصلحتها ان يسود نظام دولي متعدد القطبية ، وربما تجد دول الشرق الأوسط في صعود الصين وربما قوى دولية أخرى منافسة الولايات المتحدة فرصة لخلق مساحة أكبر للحركة والمناولة،، وتخفف من ضغوط القيود والإملاءات الأمريكية، فلا شك أن التنافس بين الصين والولايات المتحدة يتيح لدول الشرق الأوسط التوازن في علاقاتها، وكذلك تنويعها وتوزيعها بين الدول المتنافسة، ويوفر لها خيارات واسعة، دون المساس بأسس العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تبلورت هذه الرؤية في زيارة وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف للسعودية والإمارات وقطر، كما استقبلت الكويت وقطر عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ومدير مكتب لجنة الشؤون الخارجية للجنة المركزية للحزب يانغ جيتشي. واخرها عقد القمة العربية – الصينية في المملكة العربية السعودية عام ٢٠٢٢ والتي تبعها عقد سلسلة من الاتفاقيات .

ب: إمكانية احتفاظ دول المنطقة بعلاقات متنوعة بين القوتين المتنافستين: تحظى الولايات المتحدة والصين بأهمية خاصة في السياسة الخارجية لدول الشرق الأوسط، وذلك بسبب طبيعة المنطقة المعقدة، وكثرة الصراعات، وحاجة هذه الدول إلى شركاء تجاريين ومشترين موثوقين لسلعهم التصديرية الأساسية. فالولايات المتحدة إضافة لكونها شريكًا تجاريًا لهذه الدول، فإنها تعتبر كذلك شريكًا أمنيًا وعسكريًا، ومن الممكن أن يسهم استمرار التعاون معها باستقرار المنطقة، ومجابهة التحديات الأمنية والعسكرية التي تواجهها. (صقر، ٢٠٢١)

وفي الوقت نفسه، وسعت الصين استثماراتها في المنطقة بشكل كبير، وهي من بين الدول الآسيوية الأربعة الكبار التي يتجاوز حجم تجارة دول المنطقة معها حجم تجارتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومن هذا المنطلق، ينبغي على دول الشرق الأوسط، توظيف التنافس بين الصين والولايات المتحدة لصالحها بالشكل الأمثل، وذلك بالاحتفاظ بعلاقات تجارية واقتصادية قوية مع الصين، وفي نفس الوقت الاستفادة من الفوائد الأمنية للوجود الأمريكي المستمر في المنطقة، فضلًا عن فتح مسار للعلاقات مع بقية القوى العالمية، لا سيما في ظل إظهار بعض

الدول ومنها روسيا استعدادها لتوسيع العلاقات مع دول المنطقة، وذلك للحيلولة دون انفراد هاتين القوتين بدول المنطقة.

ج. ايجاد مشتري بديل لنفط الشرق الأوسط خاصة بعد تناقص أهميه نفط المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة باعتمادها على النفط الاحفوري ، فدول المنطقة تدرك ان الصين من أكبر مستوردي نفط الشرق الأوسط، كما تشير التقديرات المستقبلية إلى أن الصين بحاجة ماسة للنفط ما يجعل منها زبونا مربحًا جدا لدول المنطقة. (مطر ٢٠٢١، ٩٠)

د. الاستفادة من موقف القوتين من تحقيق الاستقرار الإقليمي: تشترك كل من الصين والولايات المتحدة في مصالح متوافقة ومتكاملة، خاصة فيما يتعلق بالبعد الأمني في الشرق الأوسط، مما يدفعهما الى التخفيف من حدة تصعيد النزاعات والازمات التي تعيشها المنطقة ، والبحث عن أرضية مشتركة تضمن للصين تحقيق مصالحها الجيو–اقتصادية في مجال التجارة والطاقة والاستثمارات، وكذلك تمكن الولايات المتحدة من المحافظة على مصالحها الاقتصادية والسياسية بالمساهمة في بسط الأمن بدول المنطقة، والدفاع عن الحلفاء في الشرق الأوسط؛ الأمر الذي سيجنب المنطقة الآثار المدمرة للتنافس بين هاتين القوتين. (السلمي ٢٠٢١)

وتعتبر الصين من بين دول مجلس الأمن الدائمة العضوية ولها أكبر عدد من قوات حفظ السلام العالمي، وتأتي في مقدمة الدول الأكثر إسهاما في ميزانية حفظ السلام الدولي، بالإضافة إلى إرسالها للأساطيل البحرية لتنفيذ مهمات الحراسة البحرية وفقا لقرارات مجلس الأمن، وبالتالي قد تلعب دورا مهما في استتباب الأمن في دول المنطقة، وهذا ما يستدعي الاستعانة بها، في حال تراجع الاهتمام الأمريكي بأمن دول المنطقة.

إن الرغبة الصينية في التوجه نحو الشرق الأوسط تتطلب استقرارًا أمنيًا وسياسيًا واقتصاديًا، ولتحقيق هذا الهدف قد تجد الصين نفسها مضطرة للتوأمة بين الشراكة التجارية والشراكة الجيو–إستراتيجية مع عددٍ من الدول في المنطقة؛ ما قد يمثل فرصة لدول المنطقة في استجلاب الصين للعب دور مهم في التقريب بين وجهات النظر المختلفة في أهم ملفات المنطقة، ومنها الملف النووي بحكم قربها من إيران، التي تشكل للصين مصدرًا للطاقة، إضافة للعلاقات الاقتصادية والتجارية القوية التي تجمعهما.

هـ. جود شريك تجاري بديل يدعم خطط التنمية: تمر أغلب دول المنطقة بتحولات اقتصادية عميقة وتغييرات بنيوية، مثل التحول من الاعتماد على النفط إلى الرقمنة، وتحديث روافد الاقتصادات الوطنية. ودخول الصين الى اقتصاديات المنطقة منذ عام ٢٠١٦ واصبحت أكبر

شريك تجاري لعدد كبير من دول المنطقة يوفر فرصة أن تلعب دورًا كبيرًا في إنجاح هذه الخطط، كما أن الكثير من الدول الغربية، بما فيها الولايات المتحدة، تمتنع عن بيع الكثير من الصناعات الدقيقة لدول المنطقة، ومن الممكن أن تؤمن الصين هذه الصناعات لدول المنطقة. (مطر ٢٠٢١، ٩١)

المطلب الثاني :- خيارات التحرك الشرق الاوسطي

هذه الاوضاع بما تطرحه من فرص وتحديات امام منطقة الشرق الاوسط فأنها تعطيها خيارات عدة للتحرك لتوازن في علاقاتها مع القوتين العظميين وتتجنب مخاطر المواجهة بينهما ومنها :-

أ. صياغة سياسة متوازنة تجمع فيها بين الطرفين، فالولايات المتحدة هي أهم حليف إستراتيجي للعديد من دول المنطقة اليوم وربما لا تملك دول المنطقة بديلًا عن الدعم الأمريكي في مختلف الأطر الدولية، بما في ذلك المساعدات الأمنية والعلاقات الاقتصادية. كما أن العلاقات التي تجمع دول المنطقة مع الصين في ضوء الاهتمام بالحفاظ على تنافسيتها الاقتصادية على المدى الطويل، وفي ظل صعود الصين إلى مكانة قوة اقتصادية وتكنولوجية، يحتم عليها صياغة سياسة توازن بين مصالحها الاقتصادية قصيرة المدى وأهمية حماية أمنها على المديين المتوسط والبعيد، والتعامل بحذر وبراغماتية مع كلا القوتين.

يعد الشركاء الأمنيون والسياسيون للولايات المتحدة الامريكية بالشرق الأوسط، في الوقت ذاته هم الشركاء الاقتصاديون للصين، الخيار المثالي بالنسبة لدول المنطقة، هو الحفاظ على التوازن في التعاطي مع هاتين القوتين، بدلًا من الميول في رهاناتهم إلى أحد الطرفين، وذلك عبر الاعتماد على الولايات المتحدة في التعاون الأمني، مع الحفاظ على التعاون الهام في مجال التجارة والطاقة مع الصين.

يعد الشركاء الأمنيون والسياسيون للولايات المتحدة الامريكية بالشرق الأوسط، في الوقت ذاته هم الشركاء الاقتصاديون للصين، الخيار المثالي بالنسبة لدول المنطقة، هو الحفاظ على التوازن في التعاطي مع هاتين القوتين، بدلًا من الميول في رهاناتهم إلى أحد الطرفين، وذلك عبر الاعتماد على الولايات المتحدة في التعاون الأمني، مع الحفاظ على التعاون الهام في مجال التجارة والطاقة مع الصين.

إن دول المنطقة أمام تحدي عدم امتلاك أمريكا لشبكات الجيل الخامس والذكاء الاصطناعي، التي باتت مطلبا ملحا لها في خططها التنموية للتحول من النفط إلى الرقمنة، كما في رؤية

٢٠٣٠ السعودية ورؤية أبو ظبي ٢٠٣٠، وتعمل الصين حالياً على التقدم السريع في سباق تطوير شبكات الجيل السادس G6، وهذا ما يجعل دول الخليج مترددة بين خيارات التكنولوجية الصينية والتعاون الأمني والعسكري مع الولايات المتحدة. كما أن هناك حذرا لدى شعوب المنطقة من النفوذ الصيني في الشرق الأوسط، وذلك نتيجة لإخفاقاتها الداخلية في ملف حقوق الإنسان، وانتهاك حقوق أقلِية الإيغور المسلمة، وتحيز الصين لمصلحة إيران (بسبب المناكفة الصينية لأمريكا) في كثير من الملفات، إضافة إلى التردد الصيني في لعب دور أكبر بمنطقة الشرق الأوسط، وعدم امتلاكها بدائل دبلوماسية أو عسكرية قد تتمكن من خلالهما من لعب نفس الدور الذي ظلت تلعبه الولايات المتحدة كضامن للمعادلة الأمنية الإقليمية، وهذه العوامل مجتمعة تتطلب من دول المنطقة الموازنة في علاقاتها مع هاتين القوتين.

ب. في ظل ما يصفه محللون بعالم جديد قيد التشكل عنوانه معسكر صيني وآخر أمريكي، تسنح فرصة لدول المنطقة لتعزيز استقلاليتها وتنمية شراكتها الإستراتيجية؛ حتى لا تجد نفسها في موقف يحتم عليها الاختيار بين المعسكرين، أو دفع جزء من فاتورة الحرب الباردة الجديدة، لذا قد تجد دول المنطقة نفسها أمام خيار تقليص الاعتماد على بكين وواشنطن، ويمكن أن يبدأ هذا المسلك بالبحث عن تعزيز العلاقات السياسية والتجارية والأمنية مع شركاء غير تقليديين. (مطر، ظفر عبد ٢٠٢١، ٩١)

على هذه الدول أن تحافظ على حد من الاستقلالية بعيدا عن الولايات المتحدة الأمريكية، حين يتعلق الأمر بالتجارة والاستثمار، في ظل التخوف من التوجهات الأمريكية وسياساتها في فك الارتباط الجزئي واعادة تقييم الاهتمامات ومصالح الأمن القومي الأمريكي بالمنطقة، وكذلك استخدام اتساع نطاق دور الصين الاقتصادي والاستثماري في المنطقة كعنصر ضغط على الولايات المتحدة لإعادة رفع مستوى التزامها بقضايا المنطقة ودعم سياساتها. (هاشم ٢٠٢١)

ففي حال تصاعد التنافس الأمريكي–الصيني على دول الشرق الأوسط وتسابقهما بتقديم الإغراءات لدول الشرق الأوسط، في محاولة من كل طرف لجذب هذه الدول لناحيته، سيصبح من الضرورة أن تسعى دول المنطقة للنظر لخطط بديلة تعزز من استقلاليتها، وتقوم سياساتها السابقة في ضوء المتغيرات بموازين القوى.

ج. إعادة التموضع الإقليمي وتكثيف الشراكة مع القوى المتوسِطة: وهذا الخيار مهم جدا بالنسبة لدول المنطقة في ظل تنامي هذا التنافس أن تلتفت دول المنطقة إلى سد الثغرات وتصفية الصراعات الإقليمية، وإعادة بناء التحالفات الإستراتيجية والمبادرات الأمنية، حيث تكون

المنطقة رقما صعبا أمام أي محاولة لتوظيفها في إطار الصراع بين القوى الكبرى. كما يجب أن تعمق دول المنطقة علاقاتها مع الدول والشركاء من القوى المتوسطة والمؤثرة في النظام الدولي، لا سيما الدول صاحبة العضوية الدائمة في مجلس الأمن، وكذلك الاتحاد الأوروبي، بحيث تكون هناك بدائل وخطوط دفاع أمامية من جانب تلك القوى عن مصالحها في المنطقة، ولفرض معادلة متوازنة تحول دون التعرض لتأثيرات أي حرب باردة قد تطال المنطقة. (صقر،٢٠٢١)

الخاتمة والاستنتاجات

لا تزال الولايات المتحدة الامريكية تنفرد بموقع المهيمن في النظام الدولي، ومن الواضح أن الصين لا تزال بعيدة عن إمكانية إحداث تغيير في طبيعة هذا النظام القائم نظرا للتفوق العسكري الأمريكي وانتشاره الواسع والنفوذ السياسي والدبلوماسي والثقافي والدور بالغ التأثير على المنظمات الدولية، ناهيك عن وجود عدد كبير من الحلفاء لا يزال يدور في فلكها ويدافع عن القيم التي تتبناها. لكن لا يعني ذلك أن الصين قوة يستهان بها؛ فالصين أصبحت قوة اقتصادية هائلة تخطت إمكانياتها دولا عظمى عديدة، ولديها خطة طموحة لهيمنة دولية من خلال التفوق الاقتصادي.

لا تزال دول الشرق الأوسط تنظر إلى هذه الاعتبارات بعناية، ومن ثم فإنها تدرك أهمية العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية ، وتحرك سياساتها الخارجية من منظور تقييم لمدى الضرر الذي يمكن أن يلحق بهذه العلاقة؛ فالولايات المتحدة الامريكية شريك إستراتيجي، ولا تزال توفر مظلة دعم أمني لا غِنى عنه. فعلى المستوى الإستراتيجي والأمني، لا غنى عن الدور الأمريكي بالنسبة لدول المنطقة، بل إن الصين نفسها تعتمد على الولايات المتحدة الامريكية لضمان الاستقرار في المنطقة ولضمان تدفق مصالحها بصورة أساسية، لكن بالمقابل فإن الصين شريك تجاري واقتصادي لا غنى عنه، بحيث لا تعوض مكانتها أي قوة أخرى، حتى الولايات المتحدة الامريكية نفسها، هذه المعادلة الجيو–أمنية التي تستند إلى علاقة إستراتيجية مع الولايات المتحدة الامريكية وتوازنها معادلةجيو–اقتصادية مع الصين، تجعل من الشرق الأوسط أكثر مناطق العالم تأثرا بنشوب صراع مفتوح بين القوتين الكبيرتين على قمة النظام وعلى الريادة العالمية، ومن ثم فإن الحفاظ على علاقة متوازنة والإبقاء على هذه المعادلة الجيو–أمنية والجيو–اقتصادية ضمان مهم من أجل تجنب دول المنطقة لتأثيرات سلبية من انتقال الصراع إلى الشرق الأوسط.

الاستنتاجات

١- يعد الموقع الجغرافي للشرق الأوسط مهماً لمبادرة الصين "الحزام والطريق"، وقد عمقت بكين علاقاتها مع بعض دول المنطقة، وفي مقدمتها السعودية والإمارات العربية المتحدة، وغيرها من دول الخليج. وعلى الجانب الآخر وقعت "اتفاق الشراكة الشاملة" مع إيران عام ٢٠٢١ لمدة ٢٥ عاماً إذ تضمن أهدافاً طموحة للتعاون. عموماً فإن مصالح بكين الاقتصادية تتوفر في منطقة غرب آسيا، أكثر منها في وسط وشرق آسيا حيث مصالحها الجيوسياسية. وهذا النوع من التعاون العميق مع معظم دول المنطقة، من دون النظر في ما يقتضيه تضارب المصالح يتفق مع توجه بكين لبناء استراتيجية تعاون مستدامة لا يعوقها التنافس ولا العداء بين بعض دول المنطقة، كما لا تحدها تفضيلات دول المنطقة بتعاونها مع الولايات المتحدة.

٢- أما ما يقلق بكين فهو المكانة الاقتصادية والعسكرية الأمريكية التي تحوز ثقة كبيرة في الشرق الأوسط خصوصاً دول مجلس التعاون الخليجي. وعلى رغم أن هناك تياراً غربياً يروج إلى أن الصين مشغولة بتطوير ترسانتها العسكرية نظراً إلى نفقات العسكرية السنوية للصين، كان انكماش هيمنة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط أمرا لا مفر منه، بسبب الأولويات العالمية الجديدة أمام أميركا والمتمحورة حول المحيطين الهندي والهادي وأوروبا. إلا أن هذا التحول التاريخي حمل معه حالة من عدم اليقين والارتباك الاستراتيجيين، ليس لواشنطن فحسب، إنما أيضا لشركاء الولايات المتحدة الإقليميين.

٣- بدأت الصين بتوجيه اهتمام كبير نحو الشرق الأوسط من مدخل اقتصادي، لكن مع تزايد الاضطرابات، أصبحت بحاجة إلى تفعيل دور سياسي نشط في المنطقة، قد لا يكون متوائماً مع المبادئ الخمسة التي تعمل بها الدولة الصينية الحديثة منذ نشوئها ويشتمل عليها دستورها، التي جاءت متوافقة مع مبادئ مؤتمر باندونغ الذي عقد في إندونيسيا في أبريل (نيسان) ١٩٥٥. وعلى رأس هذه المبادئ "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى أو التعرض لها، واحترام حق كل دولة في الدفاع عن نفسها، بطريقة فردية أو جماعية، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة".

٤- تعتبر الصين اعتمادها على الشرق الأوسط نقطة ضعف دائمة. فهي لا تفتقر فقط للقوة العسكرية لحماية مصالحها هناك، لكنها تخشى أيضا من قيام الولايات المتحدة بمنع وصول طاقة الشرق الأوسط إليها في حالة حدوث صراع خاصة وتفتقر الصين لوجود احتياطيات عميقة من النفط والغاز مثل الولايات المتحدة وهو ما يدفعها الى تقوية علاقاتها مع دول المنطقة.

٥- على الولايات المتحدة أن لا تتحول بشكل حاد بعيدا عن المنطقة، رغم الضغط عليها للتركيز على منطقة المحيط الهادئ، حيث يعتمد حلفاء الولايات المتحدة مثل اليابان وكوريا الجنوبية بشكل كبير بالفعل على طاقة الشرق الأوسط. وكانت زيارة الرئيس جوبايدن للمملكة العربية السعودية في تموز ٢٠٢٢ خطوة في بناء أنماط متواصلة من التعاون، وتبني مشروعات مشتركة، ومساعدة الشركاء على تنويع اقتصادياتهم ليس فقط أمرا ذكيا فيما يتعلق بالتنافس العالمي مع الصين، ولكن أيضا فيما يتعلق بتعزيز مصالح الولايات المتحدة وحلفائها.

وكي تتحرك واشنطن بفعالية في هذه البيئة الجديدة المتنازع عليها في الشرق الأوسط، وعلى الأخص لمواجهة تسلل الصين إلى ذلك الجزء الحيوي من العالم، فإنها تحتاج إلى وضوح في السياسة وإلى إدارة حاذقة لعلاقاتها مع شركائها الإقليميين.

لم تعد سياسة الولايات المتحدة القديمة في الشرق الأوسط مجدية . وهي سياسة اقتضت ولاء الشركاء العرب التام لها، وافترضت عداوتهم الجماعية لإيران. فالمصالح الاقتصادية تدفع كثيرا من القوى الإقليمية لزيادة تجارتها مع الصين وعقد مزيد من الصفقات التجارية معها، بينما ينحو النهج الدبلوماسي الجديد للشركاء الخليجيين في مسألة الأمن نحو تهدئة العلاقات مع إيران وتطبيعها. وأن تصوغ مجموعة جديدة من قواعد اللعبة، ولا سيما في مسألة المنافسة مع الصين. كما ينبغي صياغة هذه القواعد بعناية وإيصالها، داخليا وخارجيا، على نحو فعال.

المصادر باللغة العربية :

١. السلمي، محمد بن صقر. ٢٠٢١. *التنافس الأمريكي-الصيني وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط*. ٢٢ أبريل. https://rasanah-iiis.org/
٢. العاطي، عمر عبد. ٢٠١٩. "جدل حول احتمالات الحرب الباردة بين الصين والولايات المتحدة ." *المجلة السياسة الدولية* (العدد ٢١٨): ص٢٤٦.
٣. بو خضور، حجاج . ٢٠١٩. *التطورات الإقليمية والدولية وتأثيراتها الاقتصادية على دول الخليج وامن الطاقة*. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
٤. بولاك، كينيث؛ روس، دينس. ٢٠٢١. *بايدن بحاجة إلى استراتيجية للشرق الأوسط لتجنب أزمات جديدة*. ١٠ Aug . https://www.washingtoninstitute.org .
٥. راند، دافنا؛ ، أندرو ميللر. ٢٠٢٠. *إعادة الاشتباك في الشرق الأوسط، رؤية جديدة لسياسات الولايات المتحدة الأميركية*. ١٦ ١١. https://www.brookings.edu .
٦. روبنز، مايكل. ٢٠٢١. *التنافس الأمريكي الصيني يمتد إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا*. ١١ يناير . https://www.arabbarometer.org/ar/2022/0 .
٧. سكوبيل، أندرو؛ نادر ، علي رظا ؛. ٢٠٢١. *الصين في الشرق الأوسط: التنين الحذر*. ١٣ ١١.

https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR1200/RR1229/R
. AND_RR1229z1.arabic.pdf
٨. صن، ديجانج. ٢٠٢٠. *التنافس الاستراتيجي الامريكي – الصيني من الحرب الباردة الى الحرب التكنولوجية*. ٣٠ Aug.
id=5267:2020-08-&view=article&https://araa.sa/index.php?option=com_content
.Itemid=172&catid=4368&27-07-23-19
٩. فريفيلد، دانيال. ٢٠١٠. "التنين الصيني في الخليج." *مجلة المجلة ، الشركة السعودية للأبحاث والنشر* (العدد (١٥٥)): ص ٢٧ ـ ٢٨.
١٠. قحطان، حارث. ٢٠١٠تكريت. "الاستراتيجية الامريكية تجاه الشرق الاوسط مرحلة مابعد احداث سبتمبر." *مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية* (العدد ٦): ص ٧٨.
١١. كلاوسون، باتريك؛ هندرسون، سايمون. ٢٠١٦. *سياسة الطاقة: أمريكا والشرق الأوسط في عصر الوفرة النفطية، تحليل السياسات*. ٢٧ يوليو.
./https://www.washingtoninstitute.org
١٢. مطر، ظفر عبد. ٢٠٢١. "الإستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط بين المتغيرات والثوابت." *مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية* (جامعة واسط) (العدد٤٠): ص ٨٩.
١٣. موناكال، نديم احمد. ٢٠٢٢. *ابعاد تنافس الولايات المتحدة والصين وتأثيره على الشرق الاوسط*. ٩ July. https://www%.ae/ar/topic/sino-american-competition-
.and-its-impact-on-the-middle-eas
١٤. نيكولاس هيراس. ٢٠٢٢. *الأسلحة الصينية تبرز كبديل للأمريكية بالشرق الأوسط*. ٢٣ ٧.
.https://arabicpost.net
١٥. هاشم، فراس عباس. ٢٠٢١. *السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط: المرتكزات الجديدة*. ٢٤ Mar. https://democraticac.de.

المصادر باللغة الانكليزية :

1 .Al-Sulami, Muhammad bin Saqr. 2021. "altanafus al'amrikii-alisiyniu waneikasatuh ealaa mintaqat alsharq al'awsat [The US-Chinese rivalry and its repercussions on the Middle East region]". April 22nd. https://rasanah-iiis.org/.
2 .Al-Ati, Omar Abd. 2019. "Debate Over Cold War Potential between China and the United States." *International Policy Journal* (Issue 218): p. 246.
3 .Bou Khaddour, Hajjaj. 2019. *altatawurat al'iiqlimiat walduwaliat watathiratuha alaiqtisadiat ealaa dual alkhalij wamin altaaqati* [*Regional and international developments and their economic impacts on the Gulf states and energy security*]. Beirut: Arab House of Science Publishers.
4 .Pollack, Kenneth; Ross, Dennis. 2021. "Biden needs a Middle East strategy to avoid new crises". 10 Aug. https://www.washingtoninstitute.org.
5 .Rand, Dafna; , Andrew Miller. 2020. "Re-engagement in the Middle East, a new vision for the policies of the United States of America". 16 11. https://www.brookings.edu.
6 .Robbins, Michael. 2021. "The US-Chinese rivalry extends to the Middle East and North Africa". January 11 https://www.arabbarometer.org/ar/2022/0.
7 .Scobell, Andrew; Nader, Ali Raza; 2021. "alsiyn fi alsharq al'awsata: altiniyn alhadhr[China in the Middle East: The Cautious Dragon]". 13 11.

https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR1200/RR1229/RAND_RR1229z1.arabic.pdf.

8 .Sun, Degang. 2020. "The US-Chinese Strategic Rivalry from the Cold War to the Technological War". 30 Aug. https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=5267:2020-08-27-07-23-19&catid=4368&Itemid=172.

9 .Freefield, Daniel. 2010. "Chinese Dragon in the Gulf." *Majalla Journal*, Saudi Research and Publishing Company (Issue (155)): pp. 27-28.

10 .Qahtan, Harith. 2010 Tikrit. " *alastiratijiat alamrikiat tujah alsharq alawsat marhalat mabed ahdath sibtambar* [The US strategy towards the Middle East]", the post-9/11 phase. *Tikrit University Journal of Legal and Political Sciences* (Issue 6): p. 78.

11 .Clawson, Patrick; Henderson, Simon. 2016." Energy Policy: America and the Middle East in an Era of Oil Abundance", Policy Analysis. July 27. https://www.washingtoninstitute.org./

12 .Matar, Zafar Abd. 2021. "Chinese Strategy in the Middle East Between Variables and Constants." *Lark Journal of Philosophy, Linguistics and Social Sciences* (University of Wasit) (Issue 40): p. 89.

13 .Monakal, Nadeem Ahmed. 2022. " abead tanafus alwilayat almutahidat walsiyn watathiruh ealaa alsharq alawist [Dimensions of US-China competition and its impact on the Middle East]". July 9. https://www%.ae/ar/topic/sino-american-competition-and-its-impact-on-the-middle-eas.

14 .Nicholas Heras. 2022. "Chinese weapons emerge as an alternative to the US in the Middle East". 23 7. https://arabicpost.net.

15. Hashem, Firas Abbas. 2021. "American Foreign Policy towards the Middle East: The New Pillars". Mar 24 https://democraticac.de.

16. Singh, Michael. 2020. *China and the United States in the Middle East: Between Dependency and Rivalry.* The Washington Institute for Near East Policy.